اذا ابق على رب المال ظهر ربح او لي بلا خلاف لان ملك العامل في الربح
قبل القسمة مقهور وملك رب المال مستقر ويضم راس المال عند القسمة ح
ولو دفع اليه العين وقال اضف من عندك الفا اخرى يكون الفان هنا شركة
والالف مضاربة بالنصف جاز وقال بعض اصحابه مالك لا يجوز ان يضم اليه
مال القراض شركة ويجوز ان يكون الرجل عاملا في المضاربة لرجل شم مضاربة
اخر وقال احمد لا يجوز اذا كان فيه ضرر على الاول ولو دفع الفا على ان له نصف
ربحها يجوز بلا خلاف ولو قال على ان لي ربح نصفها يجوز عندنا وابي ثور خلافا
للائمة الثلاثة ولو اشترى العامل بالالف امة او غنما او بقرا او موزونا ساوى
الثمن زكى حظه لظهور الربح وبه قال الشافعي في قوله واحمد وقال مالك والشافعي
في قوله واحد في رواية لا يزكي لعدم ملكه الربح قبل القسمة ولو اشترى امتعة
او غنما او بقرا او شعيرا لا يزكي لاختلاف الجنس فلا يظهر الربح ولا يكاتب المضارب
قبل ظهور الربح لانها ليست بتجارة ولا خلاف فيه وبعده ينفذ في حصته عندنا
ولرب المال ان يستحلفها دفعا للضرر عن نفسه وعند الائمة الثلاثة لا يجوز قبل ظهور
الربح انتهى كي **قوله** يقتضي بما قاله رب المال اي لانه تعذر العمل بهما
لا يقال معا ولا على الترتيب لان الشهود لم يشهدوا به واذا تعذر العمل بهما
يعمل بسنة رب المال لانه يثبت ما ليس بثابت كذا في الاصل انتهى ٥٥٥

كتاب الوديعة

مناسبته هذا الكتاب بما قبله
مر في اول الاقرار شروط كونه بعده العارية والهبة والاجارة للتناسب بالترفق
من الاولى الى الاعلى لان الوديعة امانة بلا تمليك شئ وفي العارية امانة مع تمليك
المنفعة لكن بلا عوض وفي الهبة تمليك عين بلا عوض وهي الهبة المحضة التي
ليس فيها معنى البيع وفي الاجارة تمليك منفعة بعوض وفيه معنى اللزوم وما
كان لازما اقوى مما لم يكن كذلك ليس بلازم فكان في اكل التمر في من الاولى الى الا
فاول القطر عنيف ثم ينكب ثم اعلم ان عقد الوديعة مشروع مندوب
اليه والدليل على ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وهو تعاون على
البر لان فيه اعانة لصاحبها بحفظ ماله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قاله من ايتمن فليؤد بها ولا خلاف بين الامة في ذلك انتهى تعالى وكتب
على قوله الوديعة ما نصه فعيلة بمعنى مفعولة انتهى مصباح **قوله** والمودع
الشيء المتروك قال في المغرب يقال اودعته زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته
اليه ليكون عنده فاتا مودع بالكسر وزيد مودَع بالفتح والمال
مودَع ومستودَع ايضا اي وديعة انتهى **فرع** في صورة وضع المال عند
اخر وذهابه وتركه او القى الريح في بيته كان قابلا للوديعة عرفا بالسكوت وكذا
لو قال لصاحب الحمام ابن اضع ثيابي فقال الحمامي ثمة فوضعه فسرقت بضمن الحمامي
لتقصيره في الحفظ لانه يصير بقوله قابلا للوديعة اليه اشير في المبسوط والمغني وفتاوى

قاضي

قاضي خان انتهى **قوله** عند الاستحفاظ حتى لو اودع الآبق او المال الساقط في البحر
او الطير الذي يطير في الهوا لا يصح وكون المودَع مكلفا شرطا ايضا يجب عليه
الحفظ انتهى تاكي **قوله** او ما يقوم مقامه احفظ هذا الشيء او خذ هذا الشيء
وديعة عندك انتهى **قوله** وحكمها وجوب الحفظ على المستودَع حتى لو رأى
انسانا يسرقها وهو قادر على منعه فلم يمنعه يضمن لتركه الحفظ الملتزم بالعقد
وهذا معنى قوله مشابها لما في المودَع بوا حد يضمان العقد انتهى بدايع وكتب ما نصه
والايجاب وحده كاف في حق الامانة حتى لو قال المالك للغاصب او عند المضمون
بري عن الضمان من غير قبول لان كون المال امانة حكم يختص برب المال فيثبت به
بدون وحده واما وجوب الحفظ فيلزم المودَع فلا بد من قبوله صريحا او دلالة انتهى
شرح مجمع **قوله** في المتن وهي امانة قال الاتقاني وهذا من قبيل حمل العام على
الخاص وهو جايز مما في توكل الانسان حيوان ولا يجوز تمسكه لان الوديعة عبارة
عن كون الشيء امانة باستحفاظ صاحبه عند غيره قصدا والامانة قد تكون من غير
قصد مما اذا هبت الريح والقت ثوب انسان في حجر غيره يكون ذلك امانة عنده
ولكن بلا قصد فعلى هذا قوله الوديعة امانة اي هي غير مضمونة اذا هلكت من
غير تعد شرقال الاتقاني وذكر الفقيه ابو الليث السمرقندي في خزانة الفقه لا ضمان
على المودَع الا في ثلاثة اشياء التقصير في الحفظ وخلطها بماله ومنعها من مالكه
بعد الطلب ثم قال فيها اربعة نفر يجوز للمودَع دفع الوديعة اليهم ولا يضمن
عند تلفها الزوجة والولد والمملوك والاجير ثم قال فيها ثلاثة لا يوجبان الضمان
مع الخلاف اذا قال لا تدفع الى زوجتك فدفع اليها وتلفت او قال احفظها في
هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار انتهى **قوله** في المتن وللمودَع
ان يحفظها بنفسه وبعياله في الذخيرة الدفع الى العيال انما يجوز اذا كان من في
عياله امينا والا فلا يجوز انتهى **فرع** لو ادعى المودَع رد الوديعة يقبل قوله
مع اليمين ذكره الشارح في اول الدعوى فالمراجع انتهى **قوله** في المتن وان حفظها
بغير هم ضمن صورته ان يخرج من بيته ويترك الوديعة فيه وفي بيته غيره والايداع
ان ينقل الوديعة من بيته ويدفعها الى اجنبي فان قبل بينغي ان لا يضمن بالايداع
لما ذكر قبله ان الظاهر انه التزم حفظ ماله غيره على الوجه الذي يحفظ ماله نفسه
وماله نفسه يحفظ بالايداع قلنا قولها ان المالك رضي بيده تحفظه لا بيد غيره جوا
عنه والمراد بقوله على الوجه الذي يحفظ ماله نفسه اي بنفسه غالبا فان الغالب
ان حفظ ماله نفسه بنفسه انتهى تاكي **قوله** في المتن الا ان يخاف استثناء من قوله ضمن
انتهى اتقاني وكتب ما نصه ولو آجر وسفر فليس له ان يودع لان السفر ليس بعذر انتهى
بدايع **قوله** في المتن او للعرف والمنصوص انتهى اتقاني **قوله** ولا يصدق على ذلك
الا ببينة يعني لو ادعى غيره واده عى انه فعله عند عذر لا يصدق الخ وكتب ما نصه قال
الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره قالوا بوسعه ولا يصدق عليه العذر حتى يقيم البينة

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)